

الشباب البريطاني... بيضة قبان

لندن - نادين شلق

السلبية، وقد توصل مركز British Election Study، حينها، إلى أن نسبة مشاركة الشباب وصلت إلى 65%.

الآن، بعد مرور عامين، يعول كل من رئيسة الحكومة البريطانية وزعيمة «حزب المحافظين» تيريزا ماي، وزعيم «حزب العمال» جيريمي كوربن، على نسبة مشاركة عالية، مماثلة لتلك التي حصلت قبل عامين. ويتوقع الطرفان أن تطغى مشاعر الحماس على مشاعر الخوف لدى الناخبين. وبما أن الشباب عادة ما يشكلون فئة مرنة في الانتخابات، تنصّب جهود مسؤولي الحملات على

عندما أجرت بريطانيا انتخاباتها البرلمانية السابقة في السابع من أيار 2015، تحدثت غالبية وسائل الإعلام عن مشاركة كثيفة وصلت إلى 66,1%. عدّت الأعلى منذ 18 عاماً. قبلها بثمانية أشهر، كانت الملكة المتحدة قد شهدت أحد أبرز استحقاقاتها الذي تمثّل بالاستفتاء على استقلال اسكتلندا، وجاءت نتيجته لمصلحة رفض هذا الاستقلال. اليوم، تخوض بريطانيا انتخابات برلمانية جديدة، سبقها استحقاق ينطوي على أعداد أكثر أهمية وحساسية على مستويات كثيرة، أي التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي جرى في حزيران من العام الماضي. استحقاق لا تزال نتائجه الاقتصادية والسياسية غير واضحة، ولكن تداعيات عدّة أنتجتها تطغى على الحملات الانتخابية لرعيي الحزبين الأساسيين.

وبين هذين الاستحقاقين، ثلاث هجمات إرهابية شهدتها لندن خلال الأشهر الثلاثة الماضية، تركت بصمة على مسار الحملات الانتخابية الحالية، وربما لقيت صداها في نتائج عملية التصويت. إذاً، الأمن، الاقتصاد، السياسة، العلاقة مع الاتحاد الأوروبي... عناوين أساسية شغلت بال الناخب البريطاني، وحفلت بها حلقات النقاش التي استضافتها وسائل الإعلام المحلية، والخطابات الصادرة عن المرشحين. ولكن هل هي كافية لتحرك الشارع البريطاني، وخصوصاً فئة الشباب التي أتعبتها ثلاثة استحقاقات مصيرية، خضعت لها منذ ثلاث سنوات إلى اليوم؟

في عام 2015، دحضت هذه الفئة الاعتقاد السائد بأنها لن تشارك بكثافة نظراً إلى أنها ترى أنه ليس من السهل إسماع صوتها، بل إن هذا الصوت لن يُحدث فرقاً. وإلى حدّ بعيد، كان هذا الاعتقاد مبنياً على سوابق ووقائع، منها ما حصل أثناء انتخابات عام 2010، عندما شارك 44% فقط من الناخبين الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً. ولكن ما حصل في عام 2015، شكّل تحدياً للتوقعات

ستصوّت لتمارس حقها الانتخابي. كذلك ليلى (22 عاماً)، التي تعمل في أحد محال الهواتف المحمولة، فهي لا تعرف لمن عليها أن تصوّت ولماذا، ولكن كل ما تطلبه هو «التعاطف والسلام والقيادة القوية، إضافة إلى الاستقرار، والتعليم الجيد». آخرون يربطون الانتخابات الحالية بالمرحلة المصيرية، ومنهم من يرى أنه يجب إنهاء النقاشات الدائرة بين المرشحين حول الـ«بريكست»، والتركيز على التوحّد في مواجهة الإرهاب الذي يتهدّد بلادهم، وبالتالي العمل على حماية الأمن. ومن هؤلاء سارة (21 عاماً) التي ترى أن الانتخابات الحالية يجب أن تصبّ في هذا الاتجاه، «لوضع حدّ للظروف الاستثنائية».

بصرف النظر عن مدى تمثيل هؤلاء لفئة الشباب، وبانتظار أن تقول صناديق الاقتراع كلمتها، أشارت آخر الاستطلاعات الصادرة عن مركز «إم أي سي» إلى أن نحو ثلثي الناخبين، الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً، سيصوّتون لـ «حزب العمال». وإن صحت هذه التقديرات، فإن هؤلاء الشباب سيلعبون دوراً مصيرياً في تحديد هوية عدد من المقاعد الهامشية، وبالتالي في النتيجة النهائية، على حدّ تعبير عدد من المراقبين. وبحسب مركز الاستطلاع المذكور، من المتوقع أن يدلي 63% من الشباب بأصواتهم، فيما يخطط 68% منهم للتصويت لحزب العمال. وقد رأى 50% من المستطلعين أن جيريمي كوربن يملك صفات جيّدة للقيادة، في مقابل 28% لتيريزا ماي. لكن هذا المركز لا يهمل الالتفات إلى آراء المستطلعين الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر، والذين تفضل النسبة الأكبر منهم تيريزا ماي.

شبكة «بي بي سي» أشارت، من جهتها، نقلاً عن استطلاع أجراه مركز Yougov إلى أن الانتخابات الحالية لن تشهد تغييراً ملموساً إن كان بالمقارنة مع مشاركة الشباب في انتخابات عام 2015 أو مع نتائجها. وبانتظار جلاء موقف الشباب البريطاني، تواظب الماكينات الانتخابية التابعة للحزبين الرئيسيين على استنهاض همهم لمصلحة مرشحيهما، علّمهم بمشاركتهم يُحدثون الفارق المطلوب.

يعول كل من ماي وكوربن على نسبة مشاركة عالية بين الشباب

تحريكهم واستدراجهم، بهدف تحصيل أعلى نسبة أصوات بينهم. في جولة سريعة أجرتها صحيفة «الأخبار» في بعض الشوارع البريطانية، كان من الممكن تلمس مشاعر الخيبة أو عدم الاهتمام، بدلاً من الخوف نتيجة الهجمات الإرهابية، أو الحماسة لإحداث تغيير ما. وقد بدأ الانقسام واضحاً ضمن هذه الفئة، خصوصاً إذا ما أخذت في الاعتبار القضايا المختلفة التي تلامس واقعهم. طوم (23 عاماً) الذي يعمل في إحدى شركات الهندسة، يرى أن ليس من الضروري المشاركة في هذه الانتخابات، بل إنه متأكد أن صوته لن يحدث فرقاً. أما صديقه بيتر (22 عاماً)، فيقول إنه لن يشارك، لأسباب مختلفة، وهي عدم رغبته «في الرضوخ لأهواء تيريزا ماي الشخصية، التي قرّرت فجأة إجراء انتخابات مبكرة، من أجل تأكيد سلطتها والحصول على حرية أكبر خلال مفاوضات البريكست».

ستيفاني (19 عاماً)، من جهتها، غير متحمّسة للمشاركة، ولكنها

ربما لتمرير كل السياسات بسبب تصويت معارض من قبل بعض المتطرفين من «المحافظين» بين الحين والآخر. هذا السيناريو، الأقرب إلى الواقع، سوف يسمح لـ«العمال» بفترة من البناء الداخلي والتخلص من العناصر «الدليّة» خلال الخمسة المقبلة، بحيث يمكن له المنافسة على حكم البلاد في الانتخابات التالية، وشيخضع الطبقة العاملة لكابوس أقصر ربما وأخف وقعاً نسبياً. لكنه يعني بالضرورة استمرار التوجه نحو الخروج من الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث، وهو سيناريو متفائل نوعاً ما، يعتمد على فوز «العمال» بأغلبية، وهذا أمر مستبعد، أو على الفوز على الأقل بعدد كبير من المقاعد يمنح «المحافظين» من الحصول على الأغلبية، وفي ذات الوقت يفتح الباب أمام قيام جبهة تقدمية موحدة يشكّلها تحالف كل المتضررين من وصول «المحافظين» إلى الحكم، وتجمع إلى «العمال» أحزاب «الأحرار» (ليبراليون معارضون للبريكست)، و«الخضر» (الصغير)، إضافة إلى الأحزاب القومية في كل من اسكتلندا وإيرلندا الشمالية المهيمنة على أصوات الناخبين هناك. هذا السيناريو الذي سيكون في الأساس انتصاراً للطبقة العاملة الإنكليزية، ويرى أعصاب الشركاء الأوروبيين بالذات، سوف يوصل كوربن إلى مقر رئاسة الوزراء في «10 داونينغ ستريت» بشعبية ستكون عندئذ غير مسبوقة ربما منذ أيام تشرشل في منتصف القرن الماضي. وهو سيناريو أصبح، وبشكل متزايد، ممكناً، ولكنه يحتاج إلى دفع الناخبين للتصويت بشكل تكتيكي، بمعنى التصويت بشكل جماعي للمرشح الأقدر على انتزاع مقعد كل دائرة انتخابية من اليمين بغض النظر عن انتمائه الحزبي. وهو أمر لم تعمل عليه الأحزاب مبكراً على نحو كاف، وسيحتاج الآن إلى وعي الطبقة العاملة أكثر من أي شيء آخر.

في المحصلة، هي انتخابات حاسمة، وعلى أكثر من صعيد، داخلياً وخارجياً، وكل التوقعات تشير إلى إقبال قياسي للإدلاء بالأصوات اليوم. فهل سيكون التاسع من حزيران/يونيو بمثابة جمعة عظيمة للطبقة العاملة البريطانية. هي ساعات... ونعرف.

الماضية. وهو ما يطرح بالتالي إمكان انسحاب كوربن من قيادة الحزب، في سيناريو سيكون حتماً بمثابة كابوس للطبقة العاملة، وقد يعني سيطرة «المحافظين» على السلطة دون منازع طوال عقد مقبل، وخفوت نجم «حزب العمال» على نحو لا يمكن إصلاحه في المدى المتوسط.

السيناريو الثاني يشير إلى إمكان تقدم «حزب العمال» وحصوله على نتيجة أفضل بشكل ملموس مقارنة بنتائج الانتخابات السابقة، على نحو يُعزز موقف كوربن، سواء في قيادة حزبه، أو حتى في قيادة معارضة فاعلة في البرلمان الذي وإن حصل فيه «المحافظون» على أغلبية هشة، فإنها لن تكون كافية

«ليّة»

داخيل

1
الارغام بملارات
الجلسات الاستثنائية

ضرائب الشركات

ضرائب الدخل

ضرائب النجور المرتفعة
ضرائب على عقارات شركات، أفضل،

النمرب النربني

رسوم الطوابع

مقطعات دعم الشركات

مكس الهبات الضريبة

ضريبة القيمة المضافة على المدارس الخاصة
مداخيل إضافية

ليس البرنامج كما صورته الإعلام
على أنه «راديكالي» (أف ب)



داخل حزبه وخارجه)، وطبق هذا البرنامج في المملكة المتحدة، فلا بد أنه سوف يبرهن للشعوب الغربية أن الواقع ليس كما تدّعي حكوماتهم وإعلامهم (لا بديل للنيلولبيرالية، وللتكشف، وللقبول برغبات الشركات والمصارف، وبإشعال الحروب في بلاد العالم الثالث بحجة الأمن الوطني، وللعنصرية والشوفينية باتجاه المهاجرين واللاجئين). بعبارة أخرى: إن أي فوز لـ«العمال» قد يفتح مجدداً فسحة أمام اليسار الأوروبي للعودة بعدما كان قد تراجع في السنتين الأخيرتين على يد الوسطيين واليمين المتطرف.

البرنامج يذكر مصادر أخرى للتمويل ستحصل بالمجموع 48,6 مليار جنيه، وهو الرقم نفسه المحدد للاستثمار. إضافة إلى ذلك، ستفرض الحكومة ضريبة عرفت بـ«ضريبة روبن هود»، ما سيرفع أرباح الحكومة بمليار دولار عبر فرض ضريبة على جميع المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية. والجدير بالذكر أن برنامج «العمال» لا يتضمن زيادات للموازنة العسكرية ولا وعوداً بمنح المهاجرين من دخول البلاد (وإن وعدت بتنظيمهم). فإذا نجح فريق كوربن في الانتخابات ومواجهة المصاعب من عدة أطراف

لا ترتفع الضرائب على أي شخص ينقص دخله عن 80 ألف جنيه سنوياً، فيما ستحصل الحكومة من ذلك حوالي 6,4 مليار جنيه. أيضاً، ستحصل الحكومة 6,4 مليار جنيه عبر منع التهرب الضريبي، وفرض ضرائب على الثروة المودوعة في مواقع «أوفشور»، و5,6 مليار جنيه من رسوم الطوابع لتغطي الأصول المالية والسندات وغيرها، بجانب 3,8 مليار جنيه من مقتطعات دعم الشركات، و3,7 مليار جنيه عبر خفض هبات الضرائب على أرباح رأس المال، وضرائب الميراث، والتسهيلات للمصارف.

«متوازن وصالح للتطبيق». وكان أبرز الاقتصاديين الداعمين له وزير المال السابق في اليونان يانيس فاروفاكس، والاقتصادي الأميركي جوزيف ستيجلتز. في التفاصيل، يشير برنامج «العمال» إلى نية لرفع الضريبة على الشركات من 19% إلى 21% عام 2018، لتصل إلى 26% عام 2020. ومن المتوقع، وفق البرنامج أن تعود هذه الضرائب بأرباح للحكومة تصل إلى 19,4 مليار جنيه إسترليني (نحو 24,5 مليار دولار أميركي). كما سيرفع «العمال» نسبة ضريبة الدخل على أعلى 5% من دافعي الضرائب، حتى